«الزراعة» تحذر من زيادة نفوق الدواجن لارتفاع الحرارة

قطنا لـ«الوطن»: لا نقص بكميات المازوت الزراعي وعلى المربين مراجعة لجان المحروقات في المحافظات

محمد راكان مصطفى

حذرت وزارة الزراعة من ارتفاع درجات الحرارة وما تسببه من خسائر كبيرة لمنتجي الدواجن بسبب زيادة عدد النفوق وتراجع في كفاءة الإنتاج، وخسائر في إنتاج البيض إضافة لما يسببه من تقليل بجودة قشرة البيضة وحجم البيضة وقدرتها على الفقس.

ونصحت الوزارة المربين عبر صفحتها على «فيسبوك» باتباع عدد من الإرشادات لضمان سلامة قطعان الدواجن.

شكاوى وصلت إلى «الوطن» عبر مكاتبها في المحافظات عن نقص في مادة المازوت اللازم لتشغيل المولدات، رد عليها وزير الزراعة حسان قطنا بنفي وجود أي نقص بالكميات الموزعة للمازوت الزراعي، مؤكداً أنه ومع انتظام التوريدات النفطية انتظم توزيع مخصصات المازوت الزراعي إلى المحافظات.

وبين قطنا أن مسؤولية توزيع المادة تقع على عاتق لجان المحروقات في المحافظات، مشدداً على ضرورة مراجعة المربين هذه اللجان سواء بشكل مباشر أم عن طريق الجهات المشرفة عليهم من غرف زراعة أو اتحاد الفلاحين ولضمان حصولهم على مخصصاتهم من المادة.

ولفت قطنا إلى أن النقص الذي حصل في نهاية شهر أيار وبداية حزيران بسبب نقص التوريدات تم تلافيه وحالياً الأمور عادت إلى الشكل الطبيعي، مشيراً إلى أنه في الفترة السابقة كانت الأولوية في توزيع مادة المازوت لحصاد القمح، في حين حالياً يورد للمداجن والمحاصيل الصيفية، علماً أنه يوجد فرق كبير بينها وبين مساحات الزراعات الشتوية.

وعن حالة عدم الرضا من التسعيرة الموضوعة من وزارة التجارة الداخلية للفروج، قال قطنا: يتم وضع التسعيرة وفقاً لدراسة التكاليف، وأضاف: لم يصلنا أي شكوى من اتحاد غرف الزراعة عن التعرفة، وفي حال وصول أي شكوى ستتم دراسة الموضوع مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بما فيه مصلحة المواطن والمربي.

عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد أكد لـ«الوطن» وقوع حالات نفوق بالآلاف في بعض المداجن بسبب ارتفاع درجات الحرارة، ما تسبب بارتفاع إضافي في التكاليف.

وأشار إلى أن تكاليف التبريد مكلفة جداً، كما أن بعض المداجن تجهيزاتها بسيطة وغير مجهزة لمثل ارتفاع كهذا بدرجات الحرارة، وأضاف: المازوت يقتصر توزيعه للمداجن عبر الوحدات الإرشادية في وزارة الزراعة وبكميات قليلة، في حين لا يتم توزيع أي كميات عبر لجان المحروقات في المحافظات، في حين أن المازوت متوفر وبكميات كبيرة وبأسعار مرتفعة في السوق السوداء، ما يعني ارتفاعاً إضافياً بتكاليف الإنتاج.

ورأى حداد أن تسعيرة وزارة التجارة الداخلية لكيلو الفروج بـ٧٢٠٠ ليرة غير عادلة، خاصة أن التكلفة تتجاوز ذلك المبلغ في ظل حالات النفوق الكبيرة، ناهيك عن انخفاض وزن الفروج بسبب عزوفه عن الطعام لارتفاع درجات الحرارة، مضيفاً: من الطبيعي أن يصل سعر كيلو الفروج إلى ٨٥٠٠ ليرة من أرض المزرعة إذا به من الطبيعي أن يحقق المربي هامش ربح حتى يستطيع الاستمرار بالعمل.

ولفت حداد إلى وجود قلة بالعرض بسبب نقص الإنتاج نتيجة خروج عدد كبير من المربين بسبب الخسارة.

وعن ارتفاع أسعار البيض أوضح حداد أن تكلفة الصندوق تصل إلى ١٥٠ ألف ليرة أي إن تكلفة الصحن الواحد نحو ١٢٥٠٠ ليرة، ناهيك عن أجور النقل والعمالة، معتبراً أن البيض يعد من أرخص المأكولات المغذية إذا ما قورن بأسعار سندويشة الشاورما أو علبة الطون، وأضاف: حتى إذا ما قورن بسعر كيلو «المسبحة» نجد أن كيلو المسبحة يعادل سعره أكثر من ١٠ بيضات على الرغم من الفرق بالفائدة الغذائية بين الصنفين.

> لجنة المربين: حالات نفوق بالآلاف في بعض المداجن والتبريد مكلف جداً

مدير الدواجن لـ«الوطن»: فترة حرجة بسبب ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة

اللاذقية - عبير سمير محمود

خلال أسبوع واحد فقط، قفز سعر كيلو الفروج في اللاذقية نحو ألف ليرة، ليسجل سعر ٧٢٠٠ ليرة للكيلو الواحد وفق النشرة التموينية الصادرة بتاريخ ٢٧ تموز الجاري بعد أن كان في النشرة التي تسبقها بأسبوع بسعر ٦٣٠٠ ليرة.

كما سجل سعر الفروج المشوي سعر ٢٤٣٠٠ ليرة مرتفعاً نحو ألفي ليرة عن الأسبوع الفائت، وكذلك الأمر لسعر الفروج البروستد الذي سجل سعر ٢٥,٥٠٠ ليرة بعد أن كان ٢٢,٧٠٠ ليرة وفق نشرة ٢١ تموز، التي سجلت سعر ٣١ ألف ليرة للشاورما لتسجل ارتفاعاً وفق نشرة ٢٧ الشهر إلى ٣٣,٧٠٠ ليرة، وسندويشة الشاورما قفزت من ٣٤٠٠ ليرة إلى ٣٩٠٠ ليرة.

واعتبر مواطنون أن اللحوم سواء كانت فروجاً أم شاورما باتت من الكماليات التي تناستها معظم العائلات من دون أن تتم مراعاة القدرة الشرائية لدخلهم بذات التقدير.

وفي السياق، أكد مدير منشأة دواجن اللاذقية أمجد أصلان لـ«الوطن»، أن ارتفاع سعر الفروج يعود لارتفاع التكاليف ومستلزمات الإنتاج، كالمواد العلفية والأدوية واللقاحات وصولاً إلى تكاليف المحروقات.

وأشار أصلان إلى أن محافظة اللاذقية بالنسبة لقطاع الدواجن تمر بفترة تربية حرجة بفعل ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة العالية التي تمر بموجات الحر المتوالية، ما يؤدي لتوقف عدد من المربين عن التربية بالوقت الحالي وبالتالي تراجع العرض مقابل زيادة الطلب في السوق.

وبين مدير الدواجن أن سعر كيلو علف الفروج وصل إلى ٣٥٠٠ ليرة (٣,٥ ملايين ليرة للطن الواحد)، والإنتاج يتطلب تكاليف محروقات بمعدل ٧٦ مليون ليرة شهرياً لتوليد الطاقة الكهربائية في ظل التقنين القاسي، إذ تعمل المولدة نحو ٢٢ ساعة في اليوم، (٦٦٠ ساعة بالشهر) باستهلاك ٤٥ ألف ليتر مازوت في الشهر الواحد.

وذكر أصلان أن إيرادات المنشأة بلغت خلال النصف الأول من العام الجاري نحو ٤ مليارات ليرة، منها تقريباً ٨٠ بالمئة مصروف علف ومحروقات، مشيراً إلى أن الإيرادات لا تتناسب مع المخرجات والتكاليف.

ولفت إلى إنتاج ١٠ ملايين بيضة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢، بنسبة تنفيذ وصلت إلى ٩٨,٨ بالمئة، مقابل إنتاج ٥٠ طناً من لحم الفروج بنسبة تنفيذ ٥٠ بالمئة، علماً أنه تم تنفيذ دورة إنتاجية واحدة، مشيراً إلى أن في المنشأة حالياً ٤ قطعان بياضة وفوجين أفراخ، لتبدأ دورة تربية جديدة في الشهر التاسع المقبل.

تحديد سعر الفروج مجرد «حكي»!

باعة في حماة: الكيلو بـ٨٥٠٠ ليرة من أرض المدجنة و١١٥٠٠ بالسوق

نقيب الأطباء البيطريين: كارثة للمربين ويدمر قطاع الدواجن

حماة- محمد أحمد خبازي

رأى نقيب الأطباء البيطريين في حماة عبد العزيز شومل، أن تحديد وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، سقف مبيع سعر الفروج الحي للمستهلك قبل أيام معدودة بـ٧٢٠٠ ليرة للكيلو، كارثة للمربين الذين يبيعون اليوم قطعانهم بخسارة كبيرة.

وبين لـ«الوطن» أن هذا السقف تحت سعر التكلفة، وأن متخذ القرار حسب سعر العلف ولم يحسب سعر المحروقات والأدوية وأجور العمال بالمداجن.

وأوضح أن المولدات في هذه الأيام لا تتوقف عن العمل في المداجن لا بالليل ولا بالنهار، فإذا توقفت «يموت» الفروج.

وأشار إلى أن نسبة النفوق لدى المربين من ٢٠- ٣٠ بالمئة من الأفواج أو القطعان، وهي نسبة عالية نتيجة الظروف الجوية السائدة.

وذكر شومل أن المربين في حماة يخسرون منذ سنتين، وإذا خسر المربي في عشرة أفواج ولم يعوض خسارته بواحد سيترك المهنة. ورأى أن هذا القرار تدمير حقيقي لقطاع الدواجن ليس في حماة فقط وإنما على مستوى سورية بأكملها.

وعن التكلفة الحقيقية لتربية الفروج بيّن شومل، أن الكيلو يكلف حالياً بين ٧٣٠٠ – ٧٥٠٠ ليرة. موضحاً أن مدخلات الإنتاج ليس فقط أعلافاً وإنما مجروقات وأدوية وأجور عمالة ونقل، مشيراً إلى أن سعر طن العلف اليوم نحو ٣ ملايين ليرة.

وعن المداجن العاملة بالمحافظة قال شومل: المداجن المرخصة بين ٢٦٠٠ – ٢٨٠٠ مدجنة، العاملة منها نحو ٦٠٠ فقط.

ولفت إلى أن قرار وزارة التجارة الداخلية إذا ما تم تطبيقه سيدفع بالمربين لترك المهنة وهو ما يعني تدمير هذا القطاع.

وبيّن عدد من مربي الدواجن في حماة لـ«الوطن» أن قرار وزارة التجارة الداخلية بعيد عن الواقع، وهو غير مناسب للتكلفة، ومجرد «حكي»، وستكون له آثار سلبية كثيرة على قطاع الدواجن إذا عمدت الوزارة إلى معاقبة مخالفيه وفق القانون ٨ للعام ٢٠٢١ الذي اتخذت منه سيفاً لتسليطه على رقاب المشتغلين بهذا القطاع!

وأوضح بعضهم أن تكلفة تربية الفروج اليوم عالية، وفي الشتاء ترتفع أكثر، فكيف يمكن للوزارة اتخاذ هذا القرار ووضع هذا السعر؟

وقالوا: لو كان الوزير مربياً هل يبيع إنتاجه من الفروج بخسارة؟ وهل يستطيع تحمل الخسارة في عدة أفواج؟

وأضافوا: كان من الممكن أن يكون سعر الوزارة مقبولاً لو عملت مع الأطراف الحكومية الأخرى على توفير مستلزمات التربية لنا من أعلاف ومازوت أو فحم حجري وأدوية.. وقال بعضهم: نحن نعرف أن سعر الفروج للمستهلك مرتفع، ومن حقه أن يكون رخيصاً ليتمكن من شراء حاجته منه، ولكن ليس على حسابنا، فنحن وهو «بالهوا سوا»! وكشف عدد من الباعة أنهم اشتروا الفروج أمس بـ٨٥٠٠ ليرة من أرض المدجنة، وأنهم يبيعون الفروج المنظف بـ١١٥٠٠ ليرة للكيلو، وكيلو الفخذة بـ٨٥٠٠ ليرة، والصدر بـ١٨٠٠٠ ليرة والقوانص بـ١٣٥٠٠ ليرة والجوانح بـ٨٥٠٠ ليرة.

أما المواطنون فبيّن عدد منهم لـ«الوطن» أن سعر الفروج اقترب كثيراً من سعر لحم الخروف، الذي يباع الكيلو منه اليوم في حماة بنحو ٢٠ ألف ليرة! وأوضحوا أن شراء أوقية من لحم الخروف أفضل وأرخص من شراء كيلو فخذة نصفه جلد للرمي بكيس القمامة!، فيما أبدى آخرون عدم اهتمامهم لارتفاع سعر الفروج أو لانخفاضه. وقال بعضهم لـ«الوطن» وماذا يعنينا إذا ارتفع أو انخفض مادمنا منذ سنوات لا نعرفه؟

الفلافل بـ٢٥٠٠ والبطاطا بـ٣٥٠٠ ليرة

مطاعم شعبية بدمشق «تضرب عرض الحائط» بتسعيرة المحافظة الجديدة

النابلسي لـ«الوطن»: الجمعية «لا حول لها ولا قوة».. والمطاعم تحصل على ليتر المازوت بـ٦ آلاف ليرة وأسطوانة الغاز بـ٢٥٥ ألفاً

فادي بك الشريف

ضربت محال بيع المأكولات الشعبية في دمشق عرض الحائط بالتسعيرة الأخيرة التي أصدرتها المحافظة وحددت بموجبه أسعار السندويش والعديد من المواد في المطاعم الشعبية بما فيه المشروبات والأراكيل والفطائر، حتى فرضت المحال أسعاراً تزيد بكثير عن الرسمية المعلنة تحت مبررات ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وعدم انتظام وصول المازوت والغاز الصناعي والحصول عليهما من السوق السوداء وبأسعار كبيرة جداً.

وعلى سبيل المثال سندويشة الفلافل التي تم تسعيرها بـ١٧٠٠ لـ ٢٠٠٠ ليرة تباع بـ٢٥٠٠ ليرة وأكثر من ذلك في بعض المحال، كما أن سندويشة البطاطا المسعرة بـ٢٨٠٠ ليرة تباع بـ٣٥٠٠ ليرة ويتجاوز السعر أيضاً في بعض المحال، وهذا الأمر ينطبق على العديد من المواد، بما فيه عدم التقيد بمكونات بيع المعجنات والمواد الداخلة فيها، أي عدم التقيد بالوزن والحجم، مع اختلاف المبيع بين محل وآخر في المنطقة نفسها.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» كشف رئيس الجمعية الحرفية للمطاعم والمقاهي والمنتزهات في دمشق كمال النابلسي أنه من المقرر وضع المحافظ الجديد بصورة الأمر وخاصة أن عدداً من المحال اضطرت لرفع أسعارها لعدم ملاءمة الأسعار الجديدة المقرة مؤخراً مع واقع الكلف والمستلزمات.

مضيفاً: الجمعية لا حول لها ولا قوة، ولا يتم استشارتها في العديد من المسائل التي تخص المحال وواقع التسعير، كما أن الدراسة التي قدمتها لم تؤخذ بالحسبان، وتم اعتماد تسعيرة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق، مشيراً إلى أن أي دراسة قادمة تعُد تحت تبعات ارتفاع كبير للمواد، وبالتالي تأثيرات أكبر على المواطن والمستهلك، علماً أنه من المفترض إشراك الجمعية بالعديد من المواضيع التي تخص الأسواق وعمل المحال.

وأكد النابلسي أن المحال لا تحصل على مخصصاتها اللازمة من مادتي المازوت والغاز الصناعي، ويلجؤون للحصول عليها من السوق السوداء.

وبين أن سعر ليتر المازوت في السوق السوداء وصل إلى ٦ آلاف ليرة، وأسطوانة الغاز الصناعي من ٢٠٠ ألف لـ ٢٢٥ ألف ليرة مقارنة مع سعرها الرسمي ٦٠ ألف ليرة.

ولفت إلى أن العديد من المحال تحصل على ٤ أسطوانات من أصل ٢٥ أسطوانة مخصصة للمحل، لافتاً إلى وجود محال لم تحصل على المازوت منذ ثلاثة أو أربعة أشهر، أي إن المحال لا تحصل إلى على ٥ بالمئة من مخصصاتها الفعلية من المازوت والغاز، مع التأكيد على أن الأسعار الرسمية التي تم وضعها غير منسجمة مع الواقع.

وبحسب رئيس الجمعية الحرفية للمطاعم والمقاهي والمنتزهات فإن المخالفة تعرض المحل لعقوبات ومخالفة إغلاق لشهر وغرامات مالية، مضيفاً: هناك التزام من عدد من المحال، وعدم تقيد من الأخرى، علماً أن عدد المحال والمطاعم الشعبية بدمشق يتجاوز ٥ آلاف محل، ناهيك عن تأثير ارتفاع أسعار عدد من المواد كـ «السكر».

وطالب النابلسي بالتشدد بالمراقبة وتأمين المواد للمحال، والتدخل عبر المؤسسات لتأمين المواد.

مصدر رسمي في مديرية التجارة الداخلية بدمشق أكد لـ«الوطن» أنه يفترض وجود شكوى على أي محل يتقاضى أسعاراً زائدة، علماً أن المحل يضع نشرة الأسعار الجديدة ويؤكد التقيد بها.

ولفت المصدر إلى أن أي مخالفة تضبط عقوبتها الإغلاق والغرامات المالية وتصل إلى السجن، مبيناً أن لدى التموين بدمشق ٦٠ مراقباً ليس بمقدورهم تغطية كامل الأسواق والمحال بدمشق، على حين أكد عدد من المحال عدم رضاهم عن الأسعار الصادرة بسبب عدم مراعاتها للتكاليف.

> مصدر في تموين دمشق لـ«الوطن»: على المواطن أن يشتكي؟ ولدينا ٦٠ مراقباً فقط

نقص المازوت يفاقم أزمة النقل في السويداء

عزام: حاجة المحافظة للنقل الجماعي ٦٠ صهريجاً شهرياً يصل منها ٤٨

السويداء- عبير صيموعة

ما زالت أزمة النقل تفرض نفسها على الأهالي في السويداء حيث أكد جميع من تواصلوا مع الوطن معاناتهم جراء الوقوف لساعات طويلة بانتظار وسيلة نقل مع عدم كفاية آلات النقل العاملة فعلياً على الخطوط أثناء ساعات النهار وخاصة أوقات ما بعد الظهيرة متسائلين عن كيفية تنظيم عمل السرافيس على تلك الخطوط خاصة مع تذرع أصحابها بعدم وجود مادة المازوت المخصصة لعمليات النقل بالكميات المطلوبة الأمر الذي أدى إلى بقاء الكثير من الآهالي تحت وطأة الابتزاز من قبل سيارات التكسي بأسعار فلكية تتراوح بين ٥ و٨ آلاف للراكب الواحد حسب المسافة المقطوعة لتزيد من معاناتهم وتحميلهم أعباء مادية إضافية عجز الجميع عن دفعها.

متسائلين عن كيفية تأمين تنقلاتهم إلى عملهم في ظل توقف كثير من آليات النقل عن عملها على جميع الخطوط الداخلية وما هو الإجراء الذي سيتم اتخاذه من قبل الجهات المعنية لتأمين عمليات النقل من الأرياف إلى المدينة وبالعكس والتي من المفترض قيامها بتأمين مادة المازوت بحدها الأدنى ومحاولة تنظيم عمل السرافيس وإلزامها بالعمل ولو كان بنظام التناوب على جميع الخطوط الأمر الذي يتم من خلاله حل الإشكالية.

رئيس نقابة عمال النقل في اتحاد عمال السويداء سليم العربيد أكد لـ«الوطن» أن أزمة النقل التي باتت تشهدها معظم خطوط النقل على ساحة المحافظة جراء عدم تأمينها بالمخصصات الكافية من مادة المازوت ليتسنى لجميع السائقين تحقيق مخطط النقل لكل خط مبيناً أن تخفيض المخصصات إضافة إلى التأخير أحياناً بوصول المادة إلى السويداء والتي يتم توزيعها كل عشرة أيام للسائقين كان السبب الرئيسي بتفاقم مشكلة النقل.

المكتب التنفيذي المختص في المحافظة أكد لـ«الوطن» أن تخفيض المخصصات كان بنسبة ٢٥ بالمئة منها مع توزيع الـ٧٥ بالمئة على جميع آليات النقل على جميع الخطوط موضحاً أن الكميات الموزعة مجدية ولكن في حال تم تنظيم العمل بين الآليات العاملة على جميع خطوط النقل على ساحة المحافظة.

رئيس نقابة عمال النقل في اتحاد عمال السويداء وعضو لجنة المحروقات الفرعية في المحافظة ثائر عزام أوضح لـ«الوطن» أن حاجة المحافظة من مادة المازوت لتأمين عمليات النقل الجماعي على جميع الخطوط الداخلية يصل شهرياً إلى نحو ٦٠ صهريجاً في حين الواصل منها يبلغ ٤٨ صهريجاً توزع جميع الكميات تحت إشراف الجهات واللجان المختصة كل عشرة أيام موضحاً أن الكميات الواصلة والموزعة معقولة وتستطيع أن تغطي كل الخطوط في حال عدم وجود خلل بالعمل من أصحاب السرافيس.

نسب تنفيذ وحدات إدارية بطرطوس «صفر».. والمتهم المحروقات؟

طرطوس- ربا أحمد

يشكو المواطن في محافظة طرطوس كل يوم من قلة الخدمات التي تقدمها الوحدات الإدارية سواء من ناحية الطرقات أو تراكم للقمامة أو غياب المخططات التنظيمية أو مشاريع الصرف الصحي وغيرها ومع ذلك نجد انه بالرغم من مرور النصف الأول من العام لم تتجاوز نسب تنفيذ هذه الوحدات لموازناتها ٢٥ بالمئة فيما البعض لم تتجاوز ١ بالمئة.

فقد بلغت نسبة تنفيذ مدينة طرطوس لموازنتها المستقلة ١٣ بالمئة وبانياس ٢٧ بالمئة والقدموس ٣ بالمئة والدريكيش صفر بالمئة وكل من صافيتا والشيخ بدر ١ بالمئة أي إن مجموع نسب تنفيذ المدن لم يتجاوز ٥ بالمئة.

وبالحال نفسه بلدة مشتى الحلو ١ بالمئة وخربة المعزة صفر بالمئة والصفصافة ٢٢ بالمئة والعنازة ٢ بالمئة وحمام واصل ٢٥ بالمئة ودوير رسلان ٢ بالمئة والطواحين صفر بالمئة وبرماثة المشايخ ٢٢ بالمئة والشيخ سعد صفر بالمئة وجنينة رسلان ١٦ بالمئة وكاف الجاع ١٤ بالمئة وسبة صفر بالمئة وأرواد ١ بالمئة ويحمور ٧ بالمئة ورأس الخشوفة ١٣ بالمئة والطليعي ٦ بالمئة بينما السودة ٣٠ بالمئة والحميدية ٤٩ بالمئة وحمين ٤٨ بالمئة والقصمية ٢٥ بالمئة.

هذا التنفيذ السيئ جداً شمل الموازنات المستقلة التي بلغت للمدن السته ٣ مليارات و٨٠٠ مليون، بينما بلغت للبلدات مليارين و٨٦٨ مليون، علماً أنه لم يختلف الحال في الموازنات الذاتية التي غالباً تكون للإنفاق على عمل الوحدة الإدارية.

عن سبب هذا التدني الكبير في نسب التنفيذ وبالتالي تجميد هذه الموازنات بين عضو المكتب التنفيذي المختص أحمد عيسى أن كل السبب يقع على عاتق نقص المحروقات، فالوحدات الإدارية جميعها لم تستطع تنفيذ مشاريعها نتيجة غياب البنزين والمازوت عن الآليات سواء لديها أو لدى الجهات المتعاقدة معها، لذلك وفق الاجتماع الأخير الذي تم معهم ستقدم كل وحدة إدارية للمحافظة الكمية التي تحتاجها من المحروقات لتنفيذ مشاريعها بشكل مفصل، لافتاً إلى أن نسب التنفيذ ضعيفة جداً وهناك وحدات إدارية كمدينة بانياس طلبت إعانة للرواتب وهناك بلديات لديها موارد ذاتية لم تستطع استثمارها بسبب نقص المحروقات كحال بلدية الشيخ سعد، متوقعاً أن يتم تلافي الأمر مع نهاية العام وتكون الموازنات مصروفة ونسب التنفيذ مكتملة.